

Distr.  
LIMITED

A/C.2/45/L.19\*  
30 October 1990  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

NOV 1 1990  
UN Doc. No. A/C.2/45/L.19

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والأربعون

اللجنة الثانية

البند ٨٦ (ب) من جدول الأعمال

### المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث : البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

الأرجنتين ، الأردن ، إكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ،  
إندونيسيا ، إيطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ،  
بنغلاديش ، بوركينا فاسو ، تشاد ، تونس ، الجزائر ،  
الجمهورية العربية الليبية ، جيبوتي ، سنغافورة ، شيلي ،  
الصين ، عمان ، فرنسا ، قطر ، الكامبيرون ، كوت ديفوار ،  
الكويت ، كينيا ، لبنان ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ،  
المغرب ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ،  
الهند ، اليابان ، اليمن ، يوغوسلافيا : مشروع قرار

تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٧/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وإلى  
قراراتها ذات الصلة السابقة بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى جيبوتي ،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان باريس وإلى برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم  
المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وكذلك إلى  
الالتزامات المتبادلة المتعهد بها في هذه المناسبة ، وإلى ما تتسم به متابعة هذا  
المؤتمر من أهمية ،

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية .

وإن يساورها بالغ القلق بسبب اتساع نطاق الدمار والخراب في جيبوتي نتيجة  
للمطار الغزيرة والفيضانات التي لم يسبق لها مثيل والتي حدثت في نيسان/أبريل  
١٩٨٩ ،

وإن تلاحظ مع القلق دمار آلاف المساكن ، لاسيما في الأحياء الشعبية ، وتعطل  
قطاعات هامة من الهياكل الأساسية الوطنية ، لاسيما شبكة الطرق ، وإمدادات المياه ،  
والمراكز الصحية والمستشفيات ، والمؤسسات التعليمية وغيرها من الخدمات العامة ،

وإن تضع في اعتبارها ما لحق بالموارد الزراعية المحدودة في جيبوتي من  
أضرار فادحة ، بما في ذلك القضاء على ماشيتها ،

وإن تلاحظ الآثار السلبية للسيول والفيضانات التي تجتاح هذا البلد الضعيف  
بصورة دورية مما يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في  
جيبوتي ، وهو بلد يدخل في عداد أقل البلدان نموا ، وأن تنفيذ برامج التعمير  
والتنمية يتطلب تكريس موارد كبيرة تتجاوز طاقته ،

وإن تلاحظ أيضا مع القلق أن الحالة في جيبوتي قد تأثرت على نحو معاكس من  
جاء الأحداث الأخيرة التي وقعت في القرن الأفريقي ، ومن التدفق الأخير لها يزيد عن  
٥٠ ٠٠٠ من الأشخاص الذين كانوا نازحين خارج البلد ، مما يهدد طاقة الهياكل الأساسية  
الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الضعيفة للبلد إنهاكا شديدا ،

وإن تلاحظ الحالة الاقتصادية الحرجة للغاية في جيبوتي ، بسبب موقعها  
الجغرافي ، وكذلك المشاريع الإنمائية ذات الأولوية العديدة التي توقفت نتيجة  
للتطورات الدولية الحرجة الجديدة ،

وإن تحيط علما بتقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ ، وإلى الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة  
والأربعين (١) ،

وإن تلاحظ مع الامتنان ما قدمته مختلف البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من دعم لعمليات الإغاثة الطارئة أثناء فيضانات عام ١٩٨٩ ،

١ - تعرب عن تضامنها مع جيبوتي حكومة وشعبا في مواجهة الآثار المدمرة للسيول والفيضانات ، وحقائق الواقع الاقتصادي الجديد الصعب في جيبوتي ؛

٢ - تؤيد ما قدمته مختلف البعثات الموفدة الى جيبوتي من تقييم وتوصيات تضمنها تقرير الأمين العام ؛

٣ - تطلب مرة أخرى الى الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع الأجهزة والهيئات المعنية بالأمم المتحدة وفي تعاون وثيق مع السلطات الحكومية ، بعملية إعادة تقييم ، في ضوء احتياجات جيبوتي الجديدة والملحة ، بغية وضع برنامج إنمائي طويل الأجل يتسم بالاستمرارية والملاءمة للاحتياجات لا مجرد برنامج عاجل للإصلاح والتعمير ؛

٤ - تطلب أيضا الى جميع الدول وجميع المنظمات الإقليمية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الهيئات الحكومية الدولية ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي ، أن تقدم الى جيبوتي ، على نحو شئني ومتعدد الأطراف ، مساعدة كبيرة وملائمة ، لتمكين هذا البلد من مواجهة مشاكله الاقتصادية الخاصة ؛

٥ - تطلب الى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية الى تعبئة الموارد الضرورية للاضطلاع ببرنامج مساعدة مالية وتقنية ومادية فعال لجيبوتي ؛

٦ - تطلب أيضا الى الأمين العام أن يشرع في دراسة للحالة الاقتصادية في جيبوتي وللتقدم المحرز فيما يتعلق بتنظيم وتنفيذ البرنامج الجديد للمساعدة الاقتصادية الخاصة لذلك البلد ، وذلك في وقت يسمح للجمعية العامة بالنظر في المسألة في دورتها السادسة والأربعين .

-----